December 2004

# هيئـة الدستـور الغذائـي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 4 من جدول الأعمال

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

***الدورة الخامسة والخمسون، المقر الرئيسى لمنظمة الأغذية والزراعة،***

***روما، 9-11 شباط/فبراير 2005***

**المسائل الناشئة عن تقارير لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام**

**المسائل التي أحالتها الهيئة**

**مقاومة المضادات الميكروبية**

***معلومات أساسية***

1 – إن الطلب الموجَّه إلى الهيئة وإلى اللجنة التنفيذية لتقديم إرشاد بشأن كيفية التعامل مع مقاومة المضادات الميكروبية ناشئ عن طلبي:

- لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مبيدات الآفات، التي طلبت إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقييم المواد المعنية *(gentamycin, oxytetracyline)* لاستخدامها في السلع الزراعية، مع مراعاة إمكانية تكوين مقاومة للمضادات الميكروبية وانتقال تلك المقاومة؛[1]
- لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، مع مراعاة موجز مخاطر البكتيريا المقاوِمة للمضادات الميكروبية في الأغذية. وقد عُرضت الورقة على اللجنة التنفيذية "لمساعدتها على اتخاذ قرار بشأن تنسيق العمل بين الدستور الغذائي ولجانه والمنظمات الدولية الأخرى (المنظمة العالمية لصحة الحيوان)"[2].

(1) الفقرة 222 من الوثيقة ALINORM 01/24A .

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى .تتاح معظم وثائق اجتماعات لجان الدستور الغذائي على شبكة الانترنت www.codexalimentarius.net

2 – وقد نظرت الدورة الثامنة والأربعون للجنة التنفيذية[3] في الموضوع في يونيو/حزيران 2001. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، كان من رأي اللجنة التنفيذية أن استعمال المضادات الميكروبية فيما يتعلق بالسلع الزراعية ينبغي أن يخضع لتقييم في إطار تحليل للمخاطر؛ والقضية هي ما إذا كانت العملية العادية المستخدمة لتقييم مبيدات الآفات هي العملية الملائمة. وفي الحالة الثانية، اتفقت اللجنة التنفيذية على وجوب النظر في الكائنات الدقيقة المقاومة للمضادات الميكروبية والموجودة في الأغذية في إطار تحليل للمخاطر على أساس كل حالة على حدة في الوقت الذي يجري فيه تقدير لتوليفات من الكائنات الدقيقة/الأغذية.

3 – اتفقت اللجنة التنفيذية على أن المسائل التي أثارتها هاتان اللجنتان تتطلب استجابة عامة ومتعددة التخصصات ومتعددة الوكالات. وأشارت إلى العمل الجاري للجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وأفرقة المهام المعنية بتغذية الحيوان. وعلاوة على ذلك، كانت اللجنة على وعي بالتوصيات الواردة في *المبادئ العالمية لنظمة الصحة العالمية لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية في الحيوانات التي تُستهلك كأغذية*[4] وأعمال المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وأشارت إلى أن المحاولات التي بُذلت في الماضي لتنسيق العمل بين لجان الدستور الغذائي ذات الولايات المتباينة لم تكن ناجحة دوما وأن إنشاء أفرقة مهام جديدة لتناول هذه المسائل المحددة قد ساعد على حل المسائل المتناولة. وأوصت، دون المساس بإمكانية إنشاء أفرقة مهام جديدة، بأن تنظر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عقد مشاورة خبراء متعددي التخصصات في أقرب وقت ممكن بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عند الحاجة، لتقديم المشورة إلى الهيئة بشأن الاتجاهات التي يمكن اتخاذها بما في ذلك إنشاء أفرقة مهام جديدة عند الاقتضاء. وينبغي أن تنظر المشاورة في جميع الاستخدامات للمضادات الميكروبية في الزراعة وفي استخدامها البيطري (بما في ذلك تربية الأحياء المائية) وأن تأخذ في الاعتبار الدور الذي تلعبه المضادات الميكروبية كأدوية بشرية وبيطرية أساسية. وأشارت إلى أن عقد مشاورة خبراء إضافية في فترة السنتين المقبلة سيكون مرهونا بتوافر الأموال.

4 – وقد عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حلقتي عمل هما: حلقة عمل الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والمعنية بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية، التي عُقدت في جنيف في الفترة 1 إلى 5 ديسمبر/كانون الأول 2003، وحلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية: خيارات الإدارة، التي عقدت في أوسلو في الفترة من 15 إلى 18 مارس/آذار 2004. وقد تناولت كلتا الحلقتين الحاجة إلى اتباع نهج متعدد

(2) الفقرات 132– 142 من الوثيقة ALINORM 01/13A .

(3) الفقرتان 36 و 37 من الوثيقة ALINORM 01/4 .

(4) وثيقة منظمة الصحة العالمية WHO/CDS/CSR/APH/2000.4.

التخصصات لتنسيق أعمال جميع المنظمات المعنية، من أجل إجراء تحليل شامل للمخاطر يستند تحديدا إلى مبادئ عمل الدستور الغذائي لتحليل المخاطر لأغراض التطبيق في إطار الدستور الغذائي.

5 – وأشارت الدورة الرابعة والخمسون للجنة التنفيذية[5] في يونيو/حزيران 2004 إلى أن الدورة السادسة والثلاثين للجنة المعنية بنظافة الأغذية[6] أيَّدت إنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لوضع خيارات واسعة النطاق لإدارة المخاطر فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وأشارت اللجنة التنفيذية أيضا إلى أن الدورة العشرين للجنة المعنية بالمبادئ العامة لم تؤيد وضع مواصفات مشتركة مع منظمات حكومية دولية أخرى.

6 – وقد أحيطت اللجنة التنفيذية علما بأن اللجنة المعنية بمخلفات مبيدات الآفات وأفرقة المهام الحكومية الدولية المخصصة المعنية بتغذية الحيوان لم تقترح تدابير محددة كمتابعة لنتائج حلقتي عمل الخبراء المعنيتين بمقاومة المضادات الميكروبية اللتين عقدتهما منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. وأشارت اللجنة التنفيذية أيضا إلى أن اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية قد بدأت في وضع مدونة للممارسات المتعلقة باحتواء مقاومة المضادات الميكروبية وأن دورتها المقبلة ستنظر في مسودة المدونة المقترحة عند الخطوة 4.

7 – وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى أن حلقتي عمل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية قد عُقدتا بناء على طلب الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية، وحث اللجنة التنفيذية على دعوة الهيئة إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، لمعالجة المسائل المتعلقة بالمصطلحات، وسياسة تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية. وذكر أيضا منسق آسيا أن وفد جمهورية كوريا سيقدم في الدورة السابعة والعشرين للهيئة وثيقة مشروع لهذه المسألة، وأيَّد رأي ممثل منظمة الصحة العالمية.

8 – وذكر ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن الدستور الغذائي ينبغي أن يقيِّم بعناية الحاجة إلى وضع مواصفات مشتركة بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان والدستور الغذائي والآثار المترتبة على ذلك، كما ينبغي أن يستكشف الدستور الغذائي سُبُل تحسين استخدامه لأجهزته الفرعية الحالية من أجل معالجة المسألة قبل اتخاذ المزيد من الخطوات نحو إنشاء فريق مهام مشترك.

(5) الفقرات 68– 73 من الوثيقة ALINORM 04/27/4 .
(6) الفقرة 159 من الوثيقة ALINORM 04/36/13

9 – وكان من رأي اللجنة التنفيذية، مع ملاحظتها أن مقاومة المضادات الميكروبية مسألة هامة يجب أن يعالجها الدستور الغذائي، أن هناك عدة خيارات ممكنة أمام الهيئة لمعالجة هذه المسألة، من بينها إنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي تشارك فيه المنظمة العالمية لصحة الحيوان مشاركة نشطة، أو الأجهزة الفرعية القائمة التابعة للدستور الغذائي من قبيل اللجنة المعنية بنظافة الأغذية، واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وأفرقة المهام المعنية بتغذية الحيوان. وأشارت اللجنة إلى أن المنظمة العالمية لصحة الحيوان ستشارك في الدورة السابعة والعشرين للهيئة وتقدم آرائها أثناء تلك الدورة.

10 – واتفقت اللجنة التنفيذية على أن الهيئة ينبغي، قبل أن تبت في الإجراء الواجب اتباعه، أن تُعد مفهوما واضحا ومشتركا لما ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي بخصوص مسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. واتفقت كذلك اللجنة التنفيذية على أنه من المفيد إعداد رسالة تعميمية تلتمس آراء الأعضاء والمراقبين بشأن ما هو متوقع كإنجازات من جانب الدستور الغذائي في هذا المجال مستقبلا.

11 – وقد نظرت الدورة السابعة والعشرون للهيئة في مسألة مقاومة المضادات الميكروبية على النحو التالي:[7]

12 – أحاط ممثل منظمة الصحة العالمية الهيئة علما بأن حلقتي العمل المشتركتين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان قد عُقدتا، بناء على طلب الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية،[8] من أجل تقديم المشورة إلى الهيئة بشأن الاتجاهات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بهذه المسألة. وشدَّد على الحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمصطلحات، وسياسة تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر، لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية.

13 – ووجّه ممثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان انتباه الهيئة إلى أن المنظمة قد اعتمدت فعلا أقساما بشأن احتواء مقاومة المضادات الميكروبية في مدونتها وأوضح أن المنظمة ستؤيد توصيات حلقة العمل الثانية التي عُقدت في أوسلو. وأشار الممثل إلى أن المنظمة تقبل، من حيث المبدأ، الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق مهام مخصص مشترك معني بمقاومة المضادات الميكروبية، لكي يعمل بشأن الإجراءات التي ستتفق عليها الهيئتان، مع وجود اختصاصات محددة له وفقا لنتائج حلقة عمل أوسلو، هي: تعريف سياسة تقدير المخاطر التي يجب أن يتبعها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بتقدير مخاطر الميكروبات؛ ووضع خيارات لإدارة المخاطر؛ وتوحيد النصوص القائمة في هذا المجال؛ ووضع إرشادات بشأن استخدام المضادات الميكروبية في الإنتاج الحيواني.

(7) الفقرات 210–219 من الوثيقة ALINORM 04/28/41 .

(8) الفقرتان 36 و 37. من الوثيقة ALINORM 01/4

14 – وأشارت الهيئة إلى استعداد وفد جمهورية كوريا لاستضافة فريق مهام مخصص معني بمقاومة المضادات الميكروبية، في حالة إنشاء فريق مهام من هذا القبيل في المستقبل.

15 – وأيدت وفود كثيرة توصية الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنفيذية باعتبارها السبيل إلى المضي قُدما بشأن هذه المسألة.[9]

16 – ولاحظت الهيئة وجود تأييد بالإجماع للتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، ولكنها أشارت إلى وجوب النظر بعناية في الآثار المالية فضلا عن تأثيرات ذلك على المشاركة القطرية، وبخاصة في حالة البلدان النامية، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن إنشاء فريق مهام جديد. وأشارت الهيئة أيضا إلى العرض الكريم المقدم من المنظمة العالمية لصحة الحيوان وهو أن تتقاسم المنظمات تكلفة الأنشطة المشتركة.

17 – واتفقت الهيئة على وجود خيارات ممكنة عديدة أمامها لتناول هذه المسألة، من بينها إنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي تشارك فيه المنظمة العالمية لصحة الحيوان مشاركة نشطة، أو تشارك فيه الأجهزة الفرعية القائمة التابعة للدستور الغذائي من قبيل اللجنة المعنية بنظافة الأغذية، ولجنة مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وفريق المهام المعني بتغذية الحيوان.

18 – واتفقت الهيئة أيضا على أن من الواجب، قبل البت في الآليات الإجرائية المتعلقة بالقيام بمزيد من العمل، وجود مفهوم واضح ومشترك لما ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي بخصوص مسألة مقاومة المضادات الميكروبية فيما يتعلق بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية.

19 – وتيسيرا للمناقشة، طلبت الهيئة إلى الأمانة أن تعد، في أقرب وقت ممكن، رسالة تعميمية تتضمن السؤالين التاليين:

- ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية فيما يتعلق بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)؛
- ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟

وستتضمن الرسالة التعميمية أيضا المعلومات التالية:

(9) الفقرات 68- 73 من الوثيقة ALINORM 04/27/4 .

- مجمل العمل الجاري بشأن هذه المسألة في لجان الدستور الغذائي ذات الصلة، واختصاصاتها فيما يتعلق بأعمالها بشأن مقاومة المضادات الميكروبية؛ و
- الموجز التنفيذي الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من حلقتي العمل.

20 – واتفقت الهيئة على أن يُنظر في التعليقات التي ترد استجابة للرسالة التعميمية في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية وذلك على أساس أنها ستقدم مشورة إلى الدورة التالية للهيئة.

21 – وذكر ممثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان أن الفريق العامل التابع للمنظمة العالمية والمعني بسلامة أغذية الإنتاج الحيواني سيواصل أعماله بشأن مقاومة المضادات الميكروبية، مع الانتظار لمزيد من القرارات من جانب الهيئة.

22 – وبعد ذلك أصدرت أمانة الهيئة، حسبما طلبت الهيئة، الرسالة التعميمية CL 32-EXEC 2004 التي تحمل العنوان التالي: "طلب تعليقات بشأن كيفية معالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية في إطار الدستور الغذائي".

23 – وقد ردَّت البلدان والمنظمات الدولية التالية على الرسالة التعميمية المذكورة أعلاه: استراليا، البرازيل، المجموعة الأوروبية، نيوزيلندا، النرويج، جمهورية كوريا، الولايات المتحدة، الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان، الاتحاد الدولي لصحة الحيوان، المنظمة العالمية لصحة الحيوان وترد هذه التعليقات في مرفق هذه الوثيقة.

24 – وبينما يوجد اتفاق عام على تأييد الأنشطة التي ترمي إلى منع مقاومة المضادات الميكروبية أو الحد منها، يوجد تباعد في الآراء التي أُبديت بشأن ماهية الآليات التي ينبغي أن تستخدمها الهيئة لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه. إذ يحبِّذ بعض المجيبين إنشاء فريق مهام حكومي دولي مخصص بينما يحبِّذ آخرون استخدام البنية التحتية القائمة للدستور الغذائي من قبيل عقد فريق عامل مشترك بين لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مبيدات الآفات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية مع مشاركة نشطة من جانب المنظمة العالمية لصحة الحيوان. ويرى البعض أن الهيئة ينبغي أن تعتمد "مدونة ممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها" في أقرب وقت ممكن وأنه ينبغي دعوة البلدان إلى المساعدة في تطبيق الممارسات السليمة بشأن استخدام المضادات الميكروبية استنادا إلى إرشاد دولي.

25 – ويبدو عدم وجود اتفاق واضح بشأن اختصاصات فريق المهام المخصص المقترح أو الجهاز المقترح التابع للدستور الغذائي. وفي حالة الإقرار بالحاجة إلى مزيد من العمل في إطار الدستور الغذائي، سيلزم إيضاح تعريف "المضادات الميكروبية" والبت في إدراج المطهِّرات ضِمن نطاق هذا العمل الجديد أو استبعادها منه.

26 – **واللجنة التنفيذية** مدعوة، في ضوء التعليقات الواردة، إلى النظر في وضع مقترحات وتقديمها إلى الهيئة بشأن كيفية المضي قُدما بخصوص مسألة مقاومة المضادات الميكروبية.

27 – وقد تود اللجنة التنفيذية أن تشير، عند صياغة هذه المقترحات، إلى أن الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية قد قدمت مسودة المدونة المقترحة لممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها[10] لكي تعتمدها الدورة الثامنة والعشرون للهيئة عند الخطوة 8/5 مع إلغاء الخطوتين 6 و7، وأن الدورة غير العادية الحادية والعشرين للجنة المعنية بالمبادئ العامة قد قدمت مسودة الخطوط التوجيهية للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية[11] لكي تعتمدها الدورة الثامنة والعشرون للهيئة. وقد نص الاقتراح الأصلي الذي أعدته أمانة الهيئة وقُدّم إلى اللجنة المعنية بالمبادئ العامة على وضع مواصفات مشتركة أو نص ذي صلة مع منظمة متعاونة عن طريق أعمال جهاز فرعي مشترك. إلا أن اللجنة اتفقت في دورتها العشرين على حذف هذا الخيار بالنظر إلى الصعوبات العملية التي تنجم عن تطبيق الإجراء المقترح لوضع مواصفات مشتركة، وهي زيادة التكاليف وحدوث تأخيرات كبيرة في عملية وضع المواصفات.[12]

(10) ALINORM 05/28/31، الفقرة 117 والتذييل الثامن.
(11) ALINORM 05/28/33، الفقرة 104 والتذييل الثامن.
(12) ALINORM 04/27/33A، الفقرات 97–109.

**مرفق**

# التعليقات الواردة استجابة للوثيقة CL 2004/32-EXEC
# "طلب إبداء تعليقات على كيفية معالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية في إطار الدستور الغذائي"

**المقدمة من أستراليا، والبرازيل، والمجموعة الأوروبية، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان، والاتحاد الدولي لصحة الحيوان، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان**

## أستراليا

ترحب استراليا بفرصة إبداء تعليق على إدارة المسائل المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية في إطار الدستور الغذائي. فمقاومة المضادات الميكروبية شاغل متزايد من الشواغل المتعلقة بالصحة العامة على نطاق العالم ومن المهم أن يكون لدى البلدان نهج متفق عليه ومتسق لإدارة حدوث تلك المقاومة وانتشارها والإقلال إلى أدنى حد من حدوثها وانتشارها.

وتُقدَّم التعليقات التالية استجابة للسؤالين الواردين في الرسالة التعميمية CL 2004/32-EXEC لكي تنظر فيها الدورة الخامسة والخمسون للجنة التنفيذية:

**1 – ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية فيما يتعلق بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومثال ذلك مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)؟**

تدرك أستراليا أن هناك بعض الأعمال التي تجري فعلا في لجان شتى من لجان الدستور الغذائي، من بينها مدونة ممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها التي تعدها اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وتقديرات شتى لمخاطر الميكروبات تجريها اللجنة المعنية بنظافة الأغذية، وقد أُعد بعضها بالاشتراك مع لجان خبراء تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. إلا أنه على الرغم من أن تقديرات اللجنة المعنية بنظافة الأغذية يجب أن تنظر في التدابير التي من شأنها أن تحد من المساهمة المحتملة للكائنات الدقيقة في الإصابة بالأمراض التي تنقلها الأغذية، فإن مقاومة المضادات الميكروبية ليست اعتبارا محددا في إطار العملية الجارية حاليا لوضع المواصفات في إطار الدستور الغذائي.

وفي إطار لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مبيدات الآفات، أُعيق وضع حدود قصوى للمخلفات فيما يتعلق بالمضادات الحيوية (gentamicin and oxytetracycline) نتيجة لمعارضة وفود عديدة لإدراجها ضمن قائمة أولويات تقييم الاجتماع المعني بمخلفات مبيدات الآفات المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وترى أستراليا أن من اللازم معالجة هذه المسألة بطريقة علمية وشفافة، بالنظر إلى أن الدستور الغذائي لا ينبغي أن يُعتبر أنه يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر بدون تقدير علمي رسمي للمخاطر.

ولقد أعد بالفعل عدد من البلدان والهيئات الدولية عددا من مبادئ تقدير المخاطر وخيارات إدارة المخاطر. فمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان عملا على مدى السنوات السبع الماضية على وضع خطوط توجيهية دولية، من بينها المبادئ العالمية لمنظمة الصحة العالمية لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية في الحيوانات المقصود بها أن تُستهلك كأغذية والخطوط التوجيهية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية بشأن مقاومة المضادات الميكروبية. ومن المهم أن يعترف الدستور الغذائي بهذا العمل وأن تأخذ أي أعمال من جانبه مستقبلا هذه الخطوط التوجيهية في الاعتبار. إلا أنه من المعترف به أيضا أن الكثير ما زال يلزم تحقيقه في مجال مقاومة المضادات الميكروبية غير البشرية وأن ثمة ثغرات كثيرة ما زالت موجودة في المعرفة العلمية. فثمة حاجة، مثلا، إلى تحديد الأولويات للتقديرات الدولية لمخاطر مقاومة المضادات الميكروبية في الأغذية وإجراء هذه التقديرات في الوقت المناسب.

وقد انبثقت حلقتا عمل الخبراء المشتركتان بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية اللتان عُقدتا مؤخرا بشأن الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية (جنيف، ديسمبر/كانون الأول 2003 وأوسلو، مارس/آذار 2004) واللتان تناولتا تقدير المخاطر وإدارة المخاطر، على التوالي، عن توصية صادرة عن الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وقد أقرت هيئة الدستور الغذائي بأن مقاومة المضادات الميكروبية تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات. وكانت حلقتا العمل هما الخطوتان الأوليان لتحقيق التوافق بين الأعمال التي تقوم بها هيئات دولية مختلفة. وكان من بين نواتج حلقتي العمل توصيات وخيارات للتدابير المتعلقة بإدارة المخاطر في المستقبل لكي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي. وترى استراليا أن من المهم أن تشير الهيئة إلى نتائج حلقتي العمل في أي أعمال تقوم بها مستقبلا بشأن مقاومة المضادات الميكروبية وأن تراعي نتائج الحلقتين في تلك الأعمال.

وفيما يلي بعض الاستنتاجات الأساسية لحلقة العمل التي عُقت في جنيف:

- أن عواقب مقاومة المضادات الميكروبية شديدة على وجه الخصوص عندما تكون المُمرِضات مقاومة للمضادات الميكروبية البالغة الأهمية للبشر. وقد أوصت حلقة العمل بأن تعين منظمة الصحة العالمية فريقا من الخبراء لوضع قائمة بفئات المضادات الميكروبية "البالغة الأهمية" للبشر؛

- أن من الضروري وجود رقابة على الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية وعلى مقاومة المضادات الميكروبية في الأغذية والحيوانات وذلك لتحديد المشاكل المتعلقة بالمقاومة ولكي تكون أساسا لاختيار وتقييم التدخلات اللازمة للحد من تكوّن المقاومة وانتشارها؛
- أن من الضرورى زيادة تطوير نُهُج تقدير المخاطر التي تُعالج بدرجة كافية المجموعة الواسعة من التأثيرات المحتملة على صحة الإنسان وذلك بهدف إتاحة إدارة مخاطر مقاومة المضادات الميكروبية تتسم بالكفاءة في الساحة الدولية. وينبغي أن تواصل المنظمة العالمية لصحة الحيوان أعمالها في هذا المجال بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وفيما يلي بعض الاستنتاجات الأساسية لحلقة العمل التي عُقدت في أوسلو:

- أن التنفيذ الصارم للممارسات الزراعية السليمة، بما في ذلك تربية الحيوانات تربية سليمة واتباع ممارسات بيطرية سليمة، من شأنه أن يساعد على الحد من ضرورة استخدام المضادات الميكروبية؛
- أن ثمة حاجة إلى تنفيذ الحكومات وجميع أصحاب الشأن على وجه السرعة للمبادئ العالمية لمنظمة الصحة العالمية وللخطوط التوجيهية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية؛
- أن من الواجب إنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لوضع خيارات لإدارة المخاطر بخصوص مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وينبغي مراجعة كل من المدونة الدولية للممارسات والمبادئ العامة لنظافة الأغذية وذلك لكي تؤخذ في الاعتبار فيهما مقاومة المضادات الميكروبية.

وتوجد لدى بلدان كثيرة برامج للتصدي لمقاومة المضادات الميكروبية، وإن كانت هذه البرامج تتركز بصفة رئيسية على الرصد والرقابة. وينبغي أن يواصل الدستور الغذائي تشجيع ودعم البلدان فيما يتعلق بالحصول على بيانات من برامج الرقابة هذه لكي تستند المقاييس العالمية لتقدير المخاطر ولإدارة المخاطر إلى معلومات أفضل. إذ لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن الحدود الدنيا للمقاومة والمستويات الملائمة لاستخدام المضادات الميكروبية إلا عندما توجد هذه النُظُم لدى عدد تمثيلي من البلدان. ومن الأمور ذات الأولوية في هذا الصدد بناء القدرات، وتنسيق الأعمال الجارية، والاتفاق على اعتماد وتنسيق جوانب هذا العمل عالميا.

وكان من الاستنتاجات التي انبثقت عن كلتا حلقتي العمل أن منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ينبغي أن يضعا قوائم بالمضادات الحيوية البالغة الأهمية الأخرى للانسان والحيوان، على التوالي. ومن المهم ألا يكون عمل منظمة الصحة العالمية منعزلا عن عمل المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وترى أستراليا أن وضع قوائم منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ينبغي أن يمضي قُدُما في إطار تشاور وثيق لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة

لحماية كل من صحة الإنسان وصحة الحيوان. وقوائم المضادات الحيوية البالغة الأهمية هذه ستكون جمّة الفائدة لتوعية الدستور الغذائي بالمضادات الميكروبية التي تندرج ضمن عملية الدستور الغذائي.

**2 – ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟**

ترى أستراليا أن الدستور الغذائي ينبغي أن يراعي العمل الذي قام به من قبل كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في هذا المجال. وينبغي، على وجه الخصوص، أن يراعي الدستور الغذائي بعناية استنتاجات وتوصيات حلقتي عمل الخبراء المشتركتين بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، وبخاصة بالنظر إلى أن هيئة الدستور الغذائي قد أوصت بذلك العمل.

وتعتقد أستراليا أن من اللازم، للمضي قُدُما بالأعمال المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية في إطار الدستور الغذائي، أن تضع هيئات الخبراء الاستشارية العلمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بتقدير مخاطر الميكروبات/لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية/الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بمخلفات مبيدات الآفات) مبادئ ملائمة لتقدير المخاطر للتعامل مع مقاومة المضادات الميكروبية. ومن اللازم، أولا، أن يبحث الدستور الغذائي، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ما إذا كان اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بتقدير مخاطر الميكروبات هو أنسب هيئة خبراء لإجراء تقديرات لمخاطر مقاومة المضادات الميكروبية، وإذا كان هو الأنسب فعلا، ما إذا كانت تتوافر لديه الخبرة الفنية المطلوبة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي الدستور الغذائي أعمال البلدان الأعضاء في هذا المجال.

ومقاومة المضادات الميكروبية قضية هامة من قضايا الصحة العامة التي تلزم معالجتها بطريقة منهجية وعلمية. وتحقيقا لذلك، تؤيد استراليا بقوة إنشاء فريق مهام مشترك بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان تشارك فيه مشاركة نشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وكذلك الخبراء الدوليون حسب الاقتضاء، لإيجاد أفضل سبيل للمضي قُدما فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية، مع الإقرار بالكم الكبير من العمل الذي تحقق فعلا دوليا.

## البرازيل

تود البرازيل أن تُبدي التعليقات التالية فيما يتعلق بالسؤالين الواردين أدناه:

***السؤال 1*** – ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر):

- لقد اتُخذت بالفعل خطوة هامة بالقرار الذي اتخذه الاجتماع الخامس عشر للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية للمضي قُدما، عند الخطوات 8/5 من الإجراءات، في إعداد "مسودة المدونة المقترحة لممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها"، لكي تعتمدها الدورة الثامنة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي.
- تستنتج البرازيل أن الهدف الرئيسي الذي يجب أن يحققه الدستور الغذائي قد يكون ترويج وتيسير اعتماد الممارسة الزراعية السليمة وكذلك الممارسات السليمة فيما يتعلق باستخدام العقاقير البيطرية المضادة للميكروبات، فضلا عن تنفيذ البرامج الوطنية لرصد مقاومة المضادات الميكروبية والرقابة عليها من جانب الحكومات وبخاصة في البلدان النامية. فهذه التدابير تتيح الحد من ضرورة استخدام المضادات الميكروبية في الزراعة وفي تربية الأحياء المائية، بهدف الحد من انتشار الكائنات الدقيقة المقاوِمة وحماية صحة المستهلكين.
- ونحن نرى أن هناك، فيما يبدو، قدرا من التداخل في التدابير فيما يتعلق بتطوير الجهود الدولية بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وهيئة الدستور الغذائي (أوسلو، النرويج[13]) وينبغي النظر في هذا الوضع للإقلال إلى أدنى حد من ازدواج الجهود وتجنبا لإهدار الموارد. ومن المهم مراعاة ضرورات البلدان النامية وقدرتها.

***السؤال 2*** – ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه:

- ترى البرازيل أن من الخطوات الهامة لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه الإسراع باعتماد الهيئة "مدونة ممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها" والحفز على تطبيقها من جانب البلدان.

(13) حلقة عمل الخبراء الثانية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية: خيارات الإدارة. 15-18 مارس/آذار 2004، أوسلو، النرويج.

- توجد أيضا آليات أخرى هامة منها مثلا: الحفز على استحداث طرائق للتحليل يمكن أن تطبقها سلطات البلدان النامية وتطوير تحليل الإحصاءات المتعلقة ببيانات برامج الرصد والتي يمكن أن تكون داعمة للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. وثمة حاجة إلى تيسير تنفيذ برامج الرقابة من جانب الحكومات بمساعدة المبادئ العالمية لمنظمة الصحة العالمية لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية لدى الحيوانات المقصود استهلاكها كأغذية والخطوط التوجيهية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية بشأن مقاومة المضادات الميكروبية.

## المجموعة الأوروبية

تؤيد المجموعة الأوروبية، كمبدأ عام، الأنشطة التي ترمي إلى الحيلولة دون مقاومة المضادات الميكروبية بطريقة متوازنة في جميع المجالات المعنية وهي: الطب البشري، والطب البيطري المتعلق على وجه الخصوص بالإنتاج الحيواني والغذائي، ووقاية النباتات.

وتفهم أيضا المجموعة الأوروبية أن كلا من الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى يعمل في إطار المبادئ العامة لتحليل المخاطر، التي تتضمن تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر. وهذه المبادئ تنطبق أيضا على مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بكل من المضادات الميكروبية غير البشرية والاستخدام البشري لتلك المضادات.

وجدير بالذكر أن الأعمال الشاملة التي قامت بها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية حتى الآن بشأن وضع *'مدونة ممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها'*، قد صيغت على وجه الخصوص استنادا إلى أحكام المدونة الأرضية للاستخدام الحصيف للمضادات الميكروبية التي وضعتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتشعر الجماعة الأوروبية ببالغ الامتنان لاقتراح لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية في دورتها الخامسة عشرة التي عُقدت مؤخرا مسودة مدونة الممارسات المذكورة على هيئة الدستور الغذائي لكي تعتمدها نهائيا عند الخطوة 8/5.

وعلاوة على ذلك، توصي المجموعة الأوروبية بأن تتم على وجه الاستعجال أي أنشطة جارية في إطار أي لجنة من لجان الدستور الغذائي أو أي فريق مخصص تابع له بشأن هذه المسألة، كما توصي بأن تنظر الهيئة، قبل أن تقرر البدء في أعمال محددة في المستقبل بشأن المسألة في إطار لجنة أو أخرى من لجانها، نظرة وافية في أي أعمال دولية جرت/اعتمدت بالفعل من جانب المنظمة العالمية لصحة الحيوان وذلك منعا للتباينات والتداخلات التي يمكن تجنبها بين المواصفات المعترف بها دوليا.

وقد أُشير في الدورة السابعة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي إلى وجود تأييد بالإجماع للتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان بالذات فيما يتعلق بمسألة مقاومة المضادات الميكروبية. إلاّ أن الآثار المالية والقانونية التي تترتب على تكوين فريق مهام مشترك مخصص أثارت مخاوف لدى وفود عديدة. ولذلك ترى الجماعة الأوروبية أن من الواقع بدرجة كبيرة، ريثما يتوافر توافق في الآراء بشأن طرائق إنشاء جهاز جديد، الاستعانة بالأجهزة الفرعية القائمة للدستور الغذائي، من قبيل لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، لتحقيق الأهداف المحددة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء المناقشات التي جرت في الدورة الحادية والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، يبدو أن هناك تحبيذا لوجود علاقات غير رسمية بدرجة كبيرة بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى.

والجماعة الأوروبية مقتنعة بأن المجتمع الدولي سيكسب من استحداث نهج منسّق وتعاوني على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية لتنفيذ و/أو زيادة وضع توصيات ملائمة ومنسقة في جميع القطاعات ذات الصلة المذكورة أعلاه، بما في ذلك على وجه الخصوص الطب البشري. ولإحراز تقدم فيما يتعلق بهذه المسألة الجامعة، يجب تحديد المساهمات التي يمكن للمنظمات الدولية المختلفة أن تقدمها فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة من قبيل الرصد والتدابير الوقائية والبحوث والتنسيق فيما بين القطاعات، تحديدا واضحا وإيجازها في نهج جامع من هذا القبيل.

## نيوزيلندا

تدرك نيوزيلندا أهمية معالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية ولكنها لا ترى حاليا وجود حاجة إلى معالجة تلك المسألة بإنشاء فريق مهام حكومي دولي مخصص. فمع أن الدستور الغذائي لم يحدد بعد أهدافا لفريق مهام من هذا القبيل، فإننا نعتقد أن النهج الحالي الذي يتبعه الدستور الغذائي والمتمثل في معالجة مسائل محددة بشأن مقاومة المضادات الميكروبية على أساس كل حالة على حدة بالاستعانة باللجان القائمة هو الاستراتيجية الملائمة. ومع أن استحداث نُهُج نوعية من شأنه أن ييسر اتساق العمل عبر الدستور الغذائي، فإن تكوين فريق مهام لتحقيق ذلك لن يكون من شأنه إلا أن يضيف إلى عبء العمل الثقيل فعلا الخاص بالهيئة وأجهزتها الفرعية. ولا نعتقد من هذا المنطلق أن الموضوع المقترح يمثل أولوية.

## النرويج

بالإشارة إلى الرسالة التعميمية المؤرخة يوليو/تموز 2004 (CL 2004/32-EXEC) الواردة من أمانة الدستور الغذائي، تود النرويج أن تقدم التعليقات التالية.

تقر النرويج بأن مقاومة المضادات الميكروبية مشكلة ناشئة عن مشاكل الصحة العامة ذات بُعد دولي وأن من اللازم اتباع نهج متعدد التخصصات وكلي لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية.

وكل من البكتيريا الحيوانية المقاومة وكذلك البكتيريا غير الطفيلية المقاومة، التي يمكن أن تكون مستودعا لجينات المقاومة، يمكن انتقالها من الحيوانات إلى الإنسان عن طريق سلسلة الأغذية. وتوجد أدلة علمية كثيرة تبيِّن أن استخدام المضادات الميكروبية في الحيوانات الغذائية يمكن أن يولِّد مقاومة للمضادات الميكروبية قد تؤدي بعد ذلك إلى مشاكل خاصة بالصحة العامة عن طريق انتشارها عبر السلسلة الغذائية. ولذلك، تشكل أيضا مقاومة المضادات الميكروبية مسألة من مسائل نظافة الأغذية. ولهذا السبب، أيَّدت النرويج أن يُعالج الدستور الغذائي وبخاصة لجنته المعنية بنظافة الأغذية، مقاومة المضادات الميكروبية باعتبارها مشكلة ميكروبيولوجية تؤثر على سلامة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية.

وتطلب أمانة الدستور الغذائي، في رسالتها التعميمية، إجابات على السؤالين التاليين:

1 – ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية فيما يتعلق بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)؟

2 – ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟

1 – من اللازم أن يعالج الدستور الغذائي مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية في سياقاتها. وبالنظر إلى أن الدستور الغذائي هيئة دولية تعمل في إطار تحليل المخاطر الكامل فيما يتعلق بسلامة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية (تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر)، وبالنظر إلى أن مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية هي مسألة تتعلق بسلامة الأغذية، ينبغي أن يكون للدستور الغذائي دور في أنشطة تحليل المخاطر ذات الصلة فيما يتعلق بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية.

ولقد أجرت حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، التي عُقدت في جنيف في ديسمبر/كانون الأول 2003، تحليلا متعمقا لمخاطر الصحة العامة المرتبطة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وكان عدد من المبادرات السابقة الأخرى لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان قد بيَّنت الاتجاهات العامة للاستخدام الحصيف للمضادات الميكروبية في الحيوانات. وترى النرويج أن ما يلزم حاليا على الصعيد الدولي هو استحداث خيارات أكثر تحديدا لإدارة المخاطر في هذا المجال لكي تُستخدم على كل من الصعيد الوطني والصعيد الدولي. ونحن نعتقد أن الدستور الغذائي ينبغي أن يلعب دورا نشطا في ذلك.

فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة إدراك أن الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية يمثّل مسألة من مسائل سلامة الأغذية مما يساعد على تحسين سلامة الأغذية، في السوق الوطنية وكذلك في السوق الدولية. كما أنه سيتيح إقامة صلة مباشرة بدرجة أكبر بين التدابير الوقائية التي يجري تنفيذها في الإنتاج الأوّلي والحد بعد ذلك من المخاطر في سلسلة الأغذية. وعلاوة على ذلك، ستكون له تأثيرات إيجابية تتجاوز سلامة الأغذية، لأنه سيعزز العمل الهام اللازم لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية، الذي يتطلب، بسبب ما تتسم به المشكلة من تعقيد، اتباع نهج دولي وكلي.

2 – ومسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية مسألة معقّدة. ونتيجة لذلك فإنها تمس اللجنة المعنية بنظافة الأغذية، واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، فضلا عن فريق المهام المعني بتغذية الحيوان. ومقاومة المضادات الميكروبية هي بطبيعتها مشكلة ميكروبيولوجية ولذلك ينبغي أيضا للجنة المعنية بنظافة الأغذية، باعتبارها لجنة تتناول المسائل الميكروبيولوجية العامة المتعلقة بسلامة الأغذية، أن تتناول المخاطر المرتبطة بالبكتيريا المقاومة للمضادات الميكروبية في سلسلة الأغذية. أما مخلفات العقاقير فهي تمثل مشكلة سُميّة بصفة رئيسية. ولكن بالنظر إلى أن اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية تتناول متطلبات تقديرات سلامة العقاقير الجديدة، من الطبيعي أن تتضمن أنشطتها المسائل المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية.

وتؤيد النرويج تأييدا كاملا استنتاجات وتوصيات حلقتي العمل المشتركتين اللتين عقدتهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية في ديسمبر/كانون الأول 2003 ومارس/آذار 2004، على التوالي. وقد أوصت هاتان الحلقتان، بين جملة أمور، بإنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومعني بمقاومة المضادات الميكروبية وذلك لاستحداث خيارات لإدارة المخاطر بخصوص مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وعلاوة على ذلك، توصلت حلقة العمل الثانية إلى استنتاج مفاده أن: "الإبلاغ عن المخاطر والشفافية أمران يتسمان بأهمية حاسمة لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة النظر في كل من المدونة الدولية للممارسات والمبادئ العامة المتعلقة بنظافة الأغذية لكي تؤخذ مقاومة المضادات الميكروبية في الاعتبار فيهما." وتؤيد النرويج أيضا هذا الاستنتاج.

وتعتقد النرويج أن من الحيوي أن تعمل معا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجهاز الدستور الغذائي الفرعي التابع لهما والمنظمة العالمية لصحة الحيوان فيما يتعلق بأفرقة المهام المقترحة. فهذا التعاون سيكفل اتباع أفضل وأوسع نهج فيما يتعلق بهذه المشكلة المعقّدة. كما أنه سيؤدي إلى زيادة فرص وجود عملية ناجحة وتحقيق نتيجة ناجحة، ويكفل تنفيذ خيارات إدارة المخاطر التي ستُستحدث تنفيذا يتسم بأقصى قدر من الفعالية. ومن ثم، سيعزز هذا التعاون سلامة الأغذية فضلا عن احتواء مقاومة المضادات الميكروبية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وقد لاحظت النرويج استعداد جمهورية كوريا لاستضافة فريق المهام المخصص المقترح المعني بمقاومة المضادات الميكروبية. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا أن تكون جمهورية كوريا هي المضيفة لفريق المهام في حالة إنشائه. ولدينا ثقة قوية في أن كوريا ستقوم بدورها كمضيفة لفريق المهام بامتياز وكفاءة. وعلاوة على ذلك، نحن نرى أهمية في استضافة بلد خارج أوروبا وأمريكا الشمالية فريق المهام لأن هذا سيساعد على زيادة الاعتراف بأن الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية هو مشكلة تمس العالم أجمع.

وختاما، تؤيد النرويج التعجيل بإنشاء فريق المهام المعني بمقاومة المضادات الميكروبية التابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لاستحداث خيارات لإدارة المخاطر بخصوص مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وعلاوة على ذلك، تؤيد النرويج أن تكون جمهورية كوريا هي المضيفة لفريق المهام.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعبِّر عن تطلُّع النرويج إلى المشاركة بنشاط في فريق المهام.

## جمهورية كوريا

**(أ) ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)**

يوجد توافق فى الآراء من جانب حكومة كوريا بشأن استنتاج حلقة العمل الثانية التي عُقدت في أوسلو الذي مفاده أنه ينبغي إنشاء فريق مهام تابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لاستحداث خيارات لإدارة المخاطر بخصوص مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. والإبلاغ عن المخاطر والشفافية أمران يتسمان بأهمية حاسمة لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر. ومن الضرورى أن يقوم ذلك الفريق، لتقدير مخاطر الكائنات المقاومة للمضادات الميكروبية، بما يلي:

- وضع برنامج للرقابة الدولية على الاستخدام غير البشري للعوامل المضادة للميكروبات
- وضع برنامج للرقابة الدولية على مقاومة المضادات الميكروبية في البكتيريا من الأغذية والحيوانات
- تنفيذ استراتيجيات لمنع انتقال البكتيريا المقاوِمة من الحيوانات إلى الإنسان عن طريق سلاسل إنتاج الأغذية
- تنفيذ مبادئ عالمية لمنظمة الصحة العالمية لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية في الحيوانات المقصود بها استهلاكها كأغذية واتباع الخطوط التوجيهية فيما يتعلق بالاستخدام المسؤول والحصيف للمضادات الميكروبية

- تنفيذ استراتيجيات محددة في مجال الإدارة لمنع نشوء ونشر بكتيريا مقاوِمة للعوامل المضادة للميكروبات التي تتسم بأهمية بالغة للناس
- تنفيذ نُهُج تقدير المخاطر اللازمة لدعم الاختيار من بين خيارات إدارة المخاطر
- تعزيز قدرة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، على ممارسة الرقابة على استخدام المضادات الميكروبية ومقاومتها، وتنفيذ استراتيجيات تدخُّل لاحتواء مقاومة المضادات الميكروبية، وتنفيذ نُهُج لتقدير المخاطر لدعم الاختيار من بين خيارات إدارة المخاطر
- إدارة مخاطر مقاومة المضادات الميكروبية في الساحة الدولية

ونحن نوافق أيضا على توصيات المنظمة العالمية لصحة الحيوان الداعية إلى إسهام العمل الجديد في سلامة صحة الإنسان بتحقيق الأهداف التالية:

- الترويج لإطار تنظيمي سليم وخطوط توجيهية وتوصيات سليمة عن طريق تحقيق الاتساق بين البرامج الوطنية لرصد مقاومة المضادات الميكروبية والرقابة عليها في الحيوانات وفي الأغذية المستمدة من الحيوانات.
- رصد كميات المضادات الميكروبية المستخدمة في تربية الحيوانات والبيئة المحيطة بها
- التوحيد القياسي للمنهجية المختبرية وتنسيقها من أجل اكتشاف مقاومة المضادات الميكروبية وتحديد تلك المقاومة تحديدا كميا
- الاستخدام المسؤول والحصيف للعوامل المضادة للميكروبات في الطب البيطري، واتباع منهجية لتحليل المخاطر من أجل اكتشاف الأثر المحتمل للبكتيريا المضادة للميكروبات ذات المنشأ الحيواني على الصحة العامة

وختاما، ينبغي عن طريق التعاون المتعدد التخصصات وطنيا ودوليا الذي تشارك فيه البلدان النامية مشاركة نشطة، استحداث خيارات لإدارة المخاطر من أجل إدارة المخاطر على صحة الإنسان التي تنجُم عن الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية وما ينشأ نتيجة لذلك من وجود بكتيريا مقاومة للمضادات الميكروبية. وينبغي أن تضع أفرقة المهام المشتركة بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، عن طريق تقدير المخاطر المستند إلى العلم على الصعيد الدولي، خطوطا توجيهية أو توصيات، حسب الاقتضاء، وأن تضع أو تعدِّل مواصفات (مدونة) الأغذية المشروعة أو السياسات المشروعة المتعلقة بالأغذية.

**(ب) ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟**

ترى الحكومة الكورية أن الأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي من قبيل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وأفرقة المهام المخصصة الحكومية الدولية المعنية بتغذية الحيوان لديها الكثير من المسائل والأعمال الجارية؛ ولذلك ينبغي أن تكون أفرقة المهام جهازا وحيدا ومستقلا يتناول المسائل الحالية المتعددة العوامل المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية والتي تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات بكفاءة وبطريقة مكثفة. وعلاوة على ذلك، كان هناك تأييد بالإجماع في الدورة السابعة والعشرين للهيئة للتعاون النشط مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان وينبغي اعتبار الآلية الإجرائية بمثابة 'فريق المهام الحكومي الدولي المخصص'.

## الولايات المتحدة

استجابة للرسالة التعميمية CL 2004/32-EXEC، *"طلب إبداء تعليقات على كيفية معالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية في إطار هيئة الدستور الغذائي"*، تقدم الولايات المتحدة التعليقات التالية:

**1 – ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)**

بالنظر إلى أن مقاومة المضادات الميكروبية من الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ينطوي على إمكانية التأثير في كل من صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، فإنه على الدستور الغذائي معالجة هذه المسألة المعقّدة. كما أن مبادئ العمل لتحليل المخاطر التي اعتمدها الدستور الغذائي مؤخرا تكفل أن تكون عمليات تحديد المخاطر من الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية والخيارات المقترحة لإدارة المخاطر مستندة إلى العلم، وتستخدم أدلة علمية في إجراء تقديرات للمخاطر مكيفة بحسب كل سيناريو للاستخدام، وتوضع بطريقة شفافة.

وتؤيد الولايات المتحدة العمل المتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ووضع مدونة لممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية و احتوائها.

وتعتقد الولايات المتحدة أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ينبغي أن تواصل بحث أفضل طرائق معالجة لمسائل السلالات المقاوِمة من الكائنات المرضة. وينبغي أن تفحص اللجنة السياسات الحالية لتقدير المخاطر وأن تحدد ما إذا كانت ستلزم سياسات إضافية لمعالجة المقاومة في إطار تقدير للمخاطر الميكروبيولوجية. وينبغي أيضا أن تعمل اللجنة مع اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بتقدير مخاطر الميكروبات لتقدير ما إذا كانت ستلزم منهجيات إضافية لتقدير المخاطر. وإدراكا لما قامت به منظمات دولية وبلدان أعضاء من أعمال كبيرة فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية، وإن كانت هذه الأعمال لم تنسَّق حتى الآن، ينبغي أن تطلب لجنة الدستور

الغذائي المعنية بنظافة الأغذية إلى اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بتقدير مخاطر الميكروبات أن يفحص تقديرات المخاطر المنشورة بشأن مقاومة المضادات الميكروبية، ويعلِّق على هذه التقديرات، ويقترح مبادئ وإجراءات لتقدير المخاطر فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية لكي تُستخدم في إطار الدستور الغذائي. وينبغي أن يسعى اجتماع الخبراء المشترك إلى ضم خبراء من وكالات البلدان التي أعدت التقديرات. وينبغي أن يكفُل الاجتماع أيضا تمثيل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية تمثيلا ملائما في المشاورات التي تُعقد لطرح هذه المقترحات.

**2 – ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟**

إذا تبيَّن وجود حاجة إلى سياسات إضافية لتقدير المخاطر لمعالجة المسائل المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية معالجة وافية في إطار تقديرات الدستور الغذائي للمخاطر، تعتقد الولايات المتحدة أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو عقد اجتماع لمجموعة عمل مشتركة بين لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بتقدير مخاطر الميكروبات، تشارك فيه المنظمة العالمية لصحة الحيوان. ومن المهم أن تتفق هيئة الدستور الغذائي على جوانب تقدير المخاطر المتعلقة بمقاومة المضادات الميكروبية قبل تنفيذ عملية وضع خيارات لإدارة المخاطر. وبعد الاتفاق على منهجيات وسياسات تقدير المخاطر، ينبغي أن تنظر الأجهزة الفرعية ذات الصلة التابعة للدستور الغذائي (وهي حاليا لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بتقدير مخاطر الميكروبات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مبيدات الآفات) في كيفية إدماج تقديرات المخاطر التي تشمل النظر في مقاومة المضادات الميكروبية ضمن قرارات إدارة المخاطر التي تنضوي تحت ولاية كل منها.

وبالنظر إلى وجود جهازين لتحديد المواصفات معترف بهما صراحة في إطار الاتفاقات التجارية، تؤيد الولايات المتحدة تعزيز التعاون بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان والدستور الغذائي، مع إدراك وجود ولايتين مختلفتين للمنظمتين. فولاية المنظمة العالمية لصحة الحيوان تشمل مقاومة المضادات الميكروبية. إلا أن تشكيل فريق مهام مشترك مخصص تابع للدستور الغذائي وللمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومعني بمقاومة المضادات الميكروبية لا يبدو أن له ما يبرره في الوقت الحاضر. فأولا، يجب أن يتناول الدستور الغذائي، مسألة إدماج اعتبارات مقاومة المضادات الميكروبية ضمن تقديرات المخاطر الميكروبيولوجية. ثانيا، يجب أن تعد لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة توجيها بشأن سلوك فريق المهام هذا. وفي ذلك الحين قد يكون من المناسب تشكيل فريق مهام مشترك بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لضمان الاتساق بين نُهُج الإدارة التي تتبعها المنظمتان ولمعالجة المسائل المشتركة بين سلامة الأغذية وصحة الحيوان.

تعليق إضافي: قبل أن يشرع الدستور الغذائي في وضع سياسات بشأن مقاومة المضادات الميكروبية، فانه من المهم وجود تعريف متفق عليه. وتعتقد الولايات المتحدة أن "المطهّرات" ينبغي استبعادها من تعريف المضادات الميكروبية لأغراض هذا العمل.

**الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان**

لقد تحقق قدر كبير من التقدم في تحديد الاستراتيجيات اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية عن طريق حلقتي العمل المشتركتين بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وعن طريق أنشطة لجان الدستور الغذائي. وتوجد لدى هيئات دولية شتى مسؤوليات مشتركة وخبرة فنية وكفاءات تؤهلها للمساهمة في إدارة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. ومن الضروري من الناحية العملية وجود تعاون متعدد التخصصات بين المنظمات مع الاعتراف بالقيادة المحددة في مختلف المجالات.

وقد اقتُرح إنشاء فريق مهام مخصص تابع للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وسيكون أهم مساهمة يقدمها هي توضيح أدوار ومسؤوليات لجان الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بالذات. فهذا من شأنه أن ييسّر الاتفاق على وضع مبادئ وخطوط توجيهية ومواصفات من جانب الأجهزة المختصة. ومن شأنه أن يؤدي إلى تجنب الازدواج والتأخيرات في المجالات التي تحقق فيها بالفعل تقدم جيد.

والموصى به هو أن ينشئ الدستور الغذائي فريق مهام مخصصا مشتركا بينه وبين المنظمة العالمية لصحة الحيوان تكون له صلاحيات تحديد لجنة الدستور الغذائي أو المنظمة الدولية الأخرى التي ينبغي أن تتولى الدور القيادي فيما يتعلق بوضع المبادئ والخطوط التوجيهية لجوانب محددة من جوانب إدارة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. ويمكن أن يوفر فريق المهام التنسيق ضمانا لعدم التداخل بين مختلف المجالات.

وتتضمن المهام الممكنة التي يمكن تحديد الدور القيادي فيها ما يلي:

- تحديد فئات المضادات الميكروبية ذات الأهمية البالغة للناس؛
- تحديد فئات المضادات الميكروبية ذات الأهمية البالغة للأغراض البيطرية؛
- الممارسات البيطرية السليمة لاستخدام المبيدات الميكروبية؛
- مراجعة المعارف المتعلقة بجزيئات محددة مضادة للميكروبات؛

- مراجعة مقاومة المضادات الميكروبية، وإيكولوجيا البكتيريا، وتقدير المخاطر؛
- وضع خيارات لإدارة المزرعة وعلى مدار السلسلة لنظافة الأغذية – وتحويل التركيز عن علاج الحيوانات التي تظهر عليها أعراض المرض إلى بذل جهود وقائية في مجالات الإيواء والتغذية والإدارة؛
- وضع خطوط توجيهية عند الاقتضاء للأهداف المتعلقة بسلامة الأغذية؛
- تنقيح البروتوكولات لاختبار كفاءة استخدام العقاقير المضادة للميكروبات بحيث يجري تقييم التأثيرات علي المدى الطويل على الإنتاج وبارامترات نوعية الألبان.

**الاتحاد الدولي لصحة الحيوان**

إن الاتحاد الدولي لصحة الحيوان هو الاتحاد الذي يمثِّل الشركات المصنِّعة للعقاقير واللقاحات البيطرية والمنتجات الأخرى المتعلقة بصحة الحيوان في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية عبر خمس قارات.

وفيما يلي ردود الاتحاد على السؤالين اللذين وجهتهما اللجنة التنفيذية في رسالتها التعميمية بشأن مقاومة المضادات الميكروبية في إطار الدستور الغذائي:

1 – ما الذي ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي لمعالجة مسألة مقاومة المضادات الميكروبية المتعلقة بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية (ومن ذلك مثلا مبادئ تقدير المخاطر، وخيارات إدارة المخاطر)؟

بالنظر إلى أن مقاومة المضادات الميكروبية من الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية تنطوي على إمكانية التأثير في كل من صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، يعتقد الاتحاد الدولي لصحة الحيوان أن الدستور الغذائي لديه ولاية معالجة هذه المسألة المعقدة. كما أن إطار تحليل المخاطر الذي اعتمدت الدستور الغذائي مؤخرا يكفل أن تكون عملية تحديد المخاطر من الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية وأي خيارات مقترحة لإدارة المخاطر مستندة إلى العلم وتحدث بطريقة شفافة.

وقد ساهم الدستور الغذائي مساهمات كبرى في العلم الناشئ المتعلق بالتقدير الكمي لمخاطر الميكروبات. ويعتقد الاتحاد أن الدستور الغذائي ينبغي أن يتوسع في هذا العمل لكي يتضمن تطوير منهجية تقدير مخاطر الكائنات المُمرِضة المقاومة. ونحن نعتقد أن الكائنات المُمرِضة المقاومة ينبغي اعتبارها مجموعة فرعية من أخطار الميكروبات بوجه عام وأنه ينبغي تحديد أي مخاطر إضافية، إن وُجدت، علاوة على مخاطر الميكروبات بوجه عام. وقد ركَّزت حلقتا عمل الخبراء المشتركتان اللتان عقدتهما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن الاستخدام

غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية تركيزا أساسيا على خيارات إدارة المخاطر؛ ولم تتضمن الحلقتان قدرا كبيرا من النقاش ولم تسفرا عن أي توصيات بشأن أفضل السُبُل لإجراء تقديرات المخاطر. ويتطلب إطار تحليل المخاطر في الدستور الغذائي إجراء تقدير للمخاطر مستحدث بعناية قبل البت في أي خيارات نهائية لإدارة المخاطر. ويجب التأكد من أن عنصر تقدير المخاطر من عناصر تحليل المخاطر فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية مقبول من جانب كل من القائمين على تقدير المخاطر ومديري المخاطر والأطراف المعنية الأخرى قبل البت في خيارات إدارة المخاطر. وهذا لم يحدث حتى الآن.

2 – ما هي الآليات التي ينبغي أن يستخدمها الدستور الغذائي لتحقيق النتيجة المذكورة أعلاه؟

لقد أوصت حلقة العمل الثانية المعنية بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية ومقاومة المضادات الميكروبية بإنشاء فريق مهام مخصص مشترك بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومعني بمقاومة المضادات الميكروبية. ويعترف الاتحاد بأن المنظمة العالمية لصحة الحيوان قامت بعمل ممتاز فيما يتعلق بمسألة تحليل المخاطر المحددة بخصوص استخدام المضادات الميكروبية في الحيوانات كما يتضح من اعتماد مبادئ تحليل المخاطر مؤخرا في المدونة الأرضية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية. وعلاوة على ذلك، لاحظ الاتحاد رغبة المنظمة في التعاون مع الدستور الغذائي كما لاحظ عرض كوريا السخي باستضافة فريق المهام المشترك. إلا أن الاتحاد يدرك أيضا أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة قد ذكرت أن من الضروري إعداد إرشادات لسلوك فريق المهام هذا قبل التنفيذ، مما يحدد خطوطا زمنية مطوّلة لإنشاء فريق مهام من هذا القبيل في نهاية المطاف. كما لاحظ الاتحاد أن بعض الدول الأعضاء قد أبدت مخاوف، وبخاصة فيما يتعلق بالصعوبات الإجرائية، أثناء الاجتماع الذي عقدته هيئة الدستور الغذائي في سنة 2004. ويقر الاتحاد بالقيمة البالغة لأفرقة المهام المشتركة المكنة ولكنه يرى أن الموقف الذي أبدته الدول الأعضاء في الدستور الغذائي يجعل إنشاء فريق مهام مشترك أمرا ليس من المرجح حدوثه في المستقبل القريب.

ويعتقد الاتحاد أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية والاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بتقدير مخاطر الميكروبات هما الجهازان الفرعيان اللذان ينبغي أن يضعا منهجية تقدير المخاطر لتحديد مدى المخاطر الناشئة عن عقاقير محددة ومُمرِضات مقاومة. وينبغي أن تطلب لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية إلى الاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بتقدير مخاطر الميكروبات أن تدرس تقديرات المخاطر المنشورة بشأن مقاومة المضادات الميكروبية، والتعليق على هذه التقديرات، واقتراح إجراءات بشأن مقاومة المضادات الميكروبية لكي تُستخدم في إطار الدستور الغذائي. وينبغي للأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي والمسؤولة عن إدارة المخاطر (لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مبيدات الآفات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية)، بعد أن تكون قد وضعت منهجية

مقترحة، التعليق على إجراءات تقديرات المخاطر كما هي متوخاة في عملية تحليل المخاطر. ويمكن للدستور الغذائي، بعد الاتفاق على إجراءات تقدير المخاطر، أن يوصي البلدان الأعضاء باتباع هذه الإجراءات.

وينبغي للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، علاوة على مساهمتها في وضع منهجية تقدير المخاطر، أن تواصل العمل في إعداد مدونة ممارسات الإقلال إلى أدنى حد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها.

ويقترح الاتحاد، بكل احترام، أن تأخذ في الاعتبار جميع الأجهزة الفرعية المذكورة أعلاه أعمال المنظمة العالمية لصحة الحيوان في المجالات ذات الصلة مثلما فعل الدستور الغذائي في الماضي، لكي تقلل من التفاوتات إلى أدنى حد، وتحقق أفضل نتيجة ممكنة. ويشعر الاتحاد بالامتنان لإتاحة الفرصة له للتعليق على هذين السؤالين الهامين، ويأمل أن تساعد مساهمته على تحقيق أفضل نتيجة من حيث مسألة سلامة المستهلكين ومسألة التجارة.

**المنظمة العالمية لصحة الحيوان**

**مقدمة**

تود المنظمة العالمية لصحة الحيوان، اتساقا مع قواعدها، أن تقيم اتصالا وثيقا مع جميع المنظمات المعنية، من قبيل *الدستور الغذائي*، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحكومات البلدان الأعضاء فيه (يبلغ حاليا عدد البلدان الأعضاء فيه 167 بلدا).

وهذا التعاون الوثيق، الجاري تطويره بنشاط، سيساعد على تحقيق فوائد التآزرات فيما بين المنظمات المختلفة.

**نتيجة مشاورة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن الاستخدام غير البشري للمضادات الحيوية ومقاومة المضادات الميكروبية**

انطلاقا من هذه الروح وفي أعقاب اقتراح من منظمة الصحة العالمية وهيئة *الدستور الغذائي*، أطلقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان مشاورة خبراء واسعة النطاق مؤخرا في جنيف، سويسرا (2003) وأوسلو، النرويج (2004) بهدف جمع كل البيانات العلمية المتاحة وإعداد خطة عمل مشتركة من أجل المستقبل.

ولقد تضمَّنت حلقة العمل الأولى المعنية بالاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية، التي عُقدت في جنيف في ديسمبر/كانون الأول 2003، تقديرا علميا أوليا لجميع الاستخدامات غير البشرية للمضادات الميكروبية في الحيوانات (ومن بينها الأحياء المائية) والنباتات، ودورها في مقاومة المضادات الميكروبية استنادا إلى المعلومات العلمية المتاحة. وبناء على نتيجة حلقة العمل الأولى التي عُقدت في جنيف، فضلا عن مدخلات أخرى ذات صلة (ومن ذلك مثلا تقارير حلقات العمل السابقة التي عقدتها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان)، نظرت حلقة العمل الثانية، التي عُقدت في أوسلو، في شباط/فبراير 2004، في المجموعة الواسعة من الخيارات الممكنة لتقدير المخاطر فيما يتعلق بمقاومة المضادات الميكروبية من الاستخدام غير البشري للمضادات الميكروبية. وقد شاركت في الاجتماع الجماعات الرئيسية من أصحاب الشأن (ومن بينهم مثلا أعضاء الصناعة الصيدلانية، والمزارعون، وشركات تصنيع الأغذية، والمستهلكون، والوكالات التنظيمية، والبيطريون) لكفالة أن تعكس استنتاجات حلقة العمل الثانية منظورات الأطراف المعنية.

وقد ركّزت الحلقة، بوجه خاص، على الاتجاهات الممكنة لأعمال *الدستور الغذائي* ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان مستقبلا في هذا المجال، منعا لمقاومة المضادات الميكروبية والإقلال منها إلى أدنى حد على الصعيد العالمي.

وقد شدّدت الحلقة، بالذات، على الحاجة إلى سرعة تنفيذ المبادئ الواردة في المبادئ العالمية لمنظمة الصحة العالمية والخطوط التوجيهية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية من جانب الحكومات وجميع أصحاب الشأن. وينبغي أن تُبقي منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان هاتين الوثيقتين قيد المراجعة المستمرة بالتشاور مع أصحاب الشأن ذوي الصلة.

وتؤيد المنظمة العالمية لصحة الحيوان نتائج حلقة العمل هذه.

**<u>موقف المنظمة العالمية لصحة الحيوان</u>**

لقد بدأت فعلا المنظمة العالمية لصحة الحيوان (في سنة 1998)، إدراكا منها لأهمية مقاومة المضادات الميكروبية فيما يتعلق بصحة الحيوان وصحة الانسان، في معالجة هذه المسألة عن طريق فريق مخصص علمي محدد ومؤتمر دولي عُقد في باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2001. واعتمدت البلدان الأعضاء في المنظمة نتيجة هذه الأعمال رسميا، وترد تلك النتيجة باعتبارها معايير وخطوطا توجيهية في "مدونة صحة الحيوانات الأرضية" وفي "دليل الاختبار التشخيصي واللقاحات للحيوانات الأرضية" باعتبارها المواصفات الدولية للمنظمة العالمية بشأن مقاومة المضادات الميكروبية. وتعترف منظمة التجارة العالمية بتلك الخطوط التوجيهية باعتبارها جزءا من المواصفات الدولية الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتود المنظمة العالمية أن تواصل هذه المهمة مع تعزيز تعاونها مع هيئة الدستور الغذائي.

ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء آلية لضمان أخذ الخطوط التوجيهية التي وُوفق عليها فعلا في الاعتبار. وفي حالة وجود وثيقتين بشأن نفس الموضوع ينبغي إعداد وثيقة مشتركة واعتراف المنظمة العالمية لصحة الحيوان والدستور الغذائي بها.

وينبغي للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية وللدستور الغذائي، قبل وضع خطوط توجيهية جديدة، أن يتبادلا رسميا المعلومات تجنبّا لوجود ثغرات أو ازدواجية في جهودهما.

وفي جميع الحالات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، عند استحداث آليات لاعتماد مواصفات دولية، إجراءات الاعتماد الخاصة بكلتا المنظمتين وذلك حفاظا على استقلالية "الشقيقتين" في إطار اتفاق تدابير صحة الإنسان والصحة النباتية.

وانتظارا لموقف هيئة الدستور الغذائي، ستواصل المنظمة العالمية لصحة الحيوان أعمالها في إطار جهازها المتخصص ومجموعات العمل التابعة لهما (مجموعة العمل المعنية بسلامة أغذية الإنتاج الحيواني) التي تُشرك فعلا ممثلين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وانتخبت رؤساء أجهزة *الدستور الغذائي* ذات الصلة، ومن بينهم رئيس هيئة الدستور الغذائي.

**مرفق: المواصفات والخطوط التوجيهية الدولية التي وافقت عليها البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان واعترفت بها منظمة التجارة العالمية**

**مدونة صحة الحيوانات الأرضية:**

خطوط توجيهية لتحقيق الاتساق بين برامج الرقابة على مقاومة المضادات الميكروبية ورصدها: . الملحق 3–9–1.

خطوط توجيهية لرصد كميات المضادات الميكروبية المستخدمة في تربية الحيوانات: الملحق 3-9-3.

خطوط توجيهية للاستخدام المسؤول والحصيف للعوامل المضادة للميكروبات في الطب البيطري: الملحق 3–9–3.

تحليل مخاطر مقاومة المضادات الميكروبية: الملحق 3–9–4.

**دليل الاختبارات التشخيصية واللقاحات للحيوانات الأرضية:**

منهجيات مختبرية لاختبار القابلية للتأثر بالمضادات الميكروبية البكتيرية: *الفصل 1–1–10*.